



اللجنة الرباعية بين الاحتواء الأمريكي والضمور الأوروبي – قراءة مستقبلية في دورها

د. نايف أبو خلف

ورقة عمل مقدمة للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات في مؤتمره السنوي الثالث
بعنوان:

" المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية "، المنعقد في 2009/3/28 ،

فندق البيست ايسترن-رام الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

د. نايف أبو خلف ، اللجنة الرباعية بين الاحتواء الأمريكي والضمور الأوروبي - قراءة مستقبلية في دورها .

ورقة عمل مقدمة للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات في مؤتمره السنوي الثالث بعنوان:

" المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية "، المنعقد في 2009/3/28 ،

فندق البيست ايسترن-رام الله.

مقدمة:

يرتبط اسم اللجنة الرباعية بعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث أصبحت الرباعية منذ أواخر عام 2002 طرفاً رئيسياً في العملية السلمية في المنطقة، وتحديدًا بعد تبنيها لرؤية الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس حل الدولتين: دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قابلة للحياة تعيش في سلام وامن إلى جانب دولة إسرائيل . أخذت تلك الرؤية شكل مبادرة دولية عرفت باسم خطة خريطة الطريق .

شكلت خطة خريطة الطريق بعد أن أعطتها الرباعية اعترافاً دولياً بداية لعملية جديدة للسلام في الشرق الأوسط ، أحدثت تغييرات جوهرية كبيرة على عملية مدريد (1991)، فأسلو (1993)، حيث ربطت الخطة الجديدة قيام الدولة الفلسطينية بخطوات والتزامات يتوجب على الجانب الفلسطيني القيام بتنفيذها، مع التزامات شكلية رتبها الخطة على الجانب الإسرائيلي ، وذلك عبر مراحل ثلاث متتالية : تبدأ بإنهاء العنف ومحاربة الإرهاب، وبناء المؤسسات، تليها مرحلة القيام بجهود إصلاحية تطال كافة جوانب النظام السياسي الفلسطيني الدستورية ، والسياسية ، والأمنية ، والإدارية ، والمالية ، والقضائية ، والاقتصادية. يلي ذلك المرحلة الثالثة والأخيرة تجري خلالها مفاوضات الوضع الدائم، والتي تتناول كافة قضايا الصراع بما فيها قضيتي القدس واللاجئين . ، وذلك بهدف إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، أي أن خطة خريطة الطريق قد أرجأت المفاوضات السلمية حول قضايا الوضع الدائم، والمستحقة بانتهاء المرحلة الانتقالية بموجب عملية مدريد وأسلو، إلى مرحلة أخيرة في العملية السلمية يسبقها اشتراطات يتوجب على الجانب الفلسطيني القيام بتنفيذها .

دور الرباعية:

تحدد دور الرباعية بموجب خطة خريطة الطريق في الرقابة على أداء الأطراف المعنيين، وحثها على الالتزام بالخطوات المطلوبة من كل منها كما هي محددة في كل مرحلة من مراحل الخطة ، بمعنى أن دور الرباعية اقتصر على الجوانب التقنية أو التطبيقية دون الجانب السياسي، حيث احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها برعاية المفاوضات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وتفردا في إدارة حل الصراع تمشيا مع مرجعية مدريد وأسلو تطبيقا لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ، في حين اقتصر دور الرباعية على المتابعة والإشراف على مدى قيام الأطراف المعنية بالتزاماتها التي حددتها خطة خريطة الطريق في كل مرحلة من مراحل تطبيق الخطة، ومن ثم ترك للجنة الرباعية أمر تقييم الوضع للسير بالعملية السلمية والانتقال للمرحلة اللاحقة عبر الدعوة لمؤتمر دولي يعقد لتلك الغاية.

لم تقتصر سياسة الاحتواء الأمريكية لدور الرباعية على تهميش دورها السياسي فحسب ، بل تعدى ذلك إلى مسألة اختيار شخص المبعوث الخاص للجنة الدولية ، والذي حرص الرئيس الأمريكي الأسبق بوش أن يكون من الموالين والمقربين من إدارته وسياساتها. فمنذ تشكل اللجنة تم تعيين السيد "جيمس ولف ينسون" ، رئيس البنك الدولي سابقاً، كأول مبعوث خاص للرباعية في عملية سلام الشرق الأوسط . والذي استقال من مهمته احتجاجاً على تقييد اتصالاته مع الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية التشريعية في أوائل عام 2006 من جانب، ومعارضته وانتقاده للموقف الغربي بوقف المساعدات المالية والتنموية للسلطة الفلسطينية، والتي حذر من خطورتها على انهيار السلطة وضياح كافة الجهود السابقة في دعم السلطة الفلسطينية. وفي منتصف عام 2007، اثر أحداث حزيران في قطاع غزة، وما نجم عنها من انقسام على الساحة الفلسطينية، اختار الرئيس بوش صديقه المقرب السيد " توني بليز" رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، ليكون المبعوث الخاص الجديد للرباعية ، رغم التحفظات التي أبدتها أطراف أخرى في الرباعية كالاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية ضد تعيين بليز.. فروسيا أعربت عن خشيتها من أن تعيين بليز سيخدم في محاكاة الموقف الأمريكي على حساب مواقف الأطراف الأخرى، بينما أعرب الاتحاد الأوروبي من أن ذلك سينعكس سلباً على موقفه من العملية السلمية، مصادر دبلوماسية في الاتحاد الأوروبي أشارت إلى أن الاتحاد يخشى على وجه الخصوص تراجع الدور الذي يلعبه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا في العملية السلمية (صحيفة هآرتس...) و رغم التحفظات الروسية والأوروبية لم تكن هناك معارضة لتعيين بليز من أي جهة ، بما في ذلك السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. الكل كان مقتنعاً بان دور الرباعية سيكون تقنيا وليس سياسياً، وسيتركز حول مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية البناء المؤسسي، وإعادة تأهيل قوات الأمن الفلسطينية، وعمل الإصلاحات المالية. وفي التنسيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

مؤتمر انابولس لسلام الشرق الوسط:

الاحتواء الأمريكي لدور الرباعية اخذ يتضح أكثر بعد تعيين بلير كمبعوث خاص للرباعية الدولية، خاصة أن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش حرص على تقييد الدور السياسي لمبعوث الرباعية، والذي تحدد في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني لدولة مستقبلية.

فبعد عام من تعيينه مبعوثاً خاصاً للرباعية، وفي إطار عملية انابولس للسلام في الشرق الأوسط، أعلن توني بلير مجموعة من الإجراءات هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، والمساعدة في التحضيرات للدولة الفلسطينية، والتي تضمنت موافقة الحكومة الإسرائيلية على تخفيف القيود المفروضة على تنقل الأفراد والبضائع الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك من خلال إزالة الحواجز الإسرائيلية التي تعيق تنمية الاقتصاد الفلسطيني. صرح بلير أن ذلك سيشكل اختباراً مهماً خلال الأشهر القادمة لإظهار كيف يمكن إزالة الاحتلال تدريجياً (موقع مكتب توني بلير..)

تضمن اقتراح بلير أربعة عناصر أساسية شكلت أبعاداً أربعة لقيام الدولة الفلسطينية:

1. تنمية اقتصادية واجتماعية.
2. رفع القيود أمام حركة الفلسطينيين والبضائع.
3. تطوير المنطقة ج، والتي تشكل حوالي 60% من الضفة الغربية.
4. أداء ومقدرة أمنية فلسطينية ملائمة.

شكلت مبادرة بلير تغييراً في النهج في كيفية تعامل الرباعية مع الموضوع الفلسطيني. حيث ربطت بالتوازي بين المحادثات السياسية وإحداث تغييرات في واقع الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال. وتقوم فلسفة هذا الطرح على أهمية تعزيز إجراءات وبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية في نظر الفلسطينيين تكون من خلال إعطائهم الأمل بأن الاحتلال سيزول مع الوقت، وأن إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية في نظر الإسرائيليين تكون من خلال إعطائهم الأمل بأن أمن إسرائيل سيتحسن، ولن يتهدد من الطريقة التي يدير فيها الفلسطينيون أراضيهم. (نفس المصدر).

قراءة مستقبلية في دور الرباعية

هناك مجموعة عوامل يجب أخذها في الاعتبار عند قراءة ما يمكن أن يكون عليه دور الرباعية في المستقبل :

أولاً، حدوث تطورات إقليمية ودولية كان لها تأثيرات وتداعيات عميقة على العلاقات الإقليمية ، والعملية السلمية في المنطقة، ولعل أهمها العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في نهاية العام 2009، وما أحدثته آلة الحرب الإسرائيلية من قتل وتدمير لكافة جوانب الحياة المادية والإنسانية في القطاع ، إضافة إلى القضاء على آخر رمق متبقي من عملية انابولس السلمية التي كانت في حالة احتضار في الأصل، لقد تسبب استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية وتهويدها للقدس الشرقية، وسياساتها الاحتلالية القمعية ضد الفلسطينيين وحياتهم واقتصادهم في فقدان العملية السلمية لمصداقيتها ، ومن ثم غياب أي دعم أو تأييد لها بين الفلسطينيين على اختلاف توجهاتهم ، و من العرب ، وحتى من أطراف الرباعية ، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية الجديدة، وحتى مبعوث الرباعية الخاص توني بلير ، المعروف بصداقته ومناصرته القويتين لإسرائيل وسياساتها .

ثانياً، استلام الرئيس الأمريكي الجديد اوباما لمهامه في البيت الأبيض، والذي أبدى قلق بلاده من تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في الشرق الأوسط، منهيًا بذلك عهداً من إدارة سلفه الرئيس الأسبق بوش والذي كان أكثر الرؤساء الأمريكيين دعماً وتأييداً لإسرائيل منذ تأسيسها. ورغم أن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تبلور بعد إستراتيجيتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط عموماً، وعملية السلام بشكل خاص، غير أن موقفها يتسم بالغموض وعدم الوضوح تجاه الكثير من قضايا المنطقة، فهناك إشارات متضاربة يمكن ملاحظتها في نهج وخطاب الإدارة الجديدة، فالرئيس أوباما قام بتعيين جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً لإدارته في الشرق الأوسط، مما يعكس اهتمام من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة بدفع جهود السلام في المنطقة، وخاصة الاهتمام بالوضع الأمني والإنساني في قطاع غزة، فقد أعرب الرئيس الأمريكي عن دعمه الكامل لجهود تثبيت وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القطاع، وكذلك في فتح إسرائيل للمعابر وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في القطاع، كما أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلري كلنتون عن دعم بلادها لخطة خريطة الطريق، ولحل الدولتين ، وتحديداً الدولة الفلسطينية المستقلة ، والقابلة للحياة. وانتقدت كلنتون سياسات الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتبرت الأوامر الحكومية الإسرائيلية الأخيرة بهدم 80 منزلاً فلسطينياً في القدس الشرقية ضاراً بجهود السلام في المنطقة، وانتهاكاً من جانب إسرائيل لمتطلبات السلام بموجب خطة خريطة الطريق. وفي نفس الوقت أكدت إدارة أوباما دعمها المطلق لأمن إسرائيل، وإعطاء الأولوية في سياساتها القادمة تجاه المنطقة لمسألة الملف النووي الإيراني ولمحاربة الإرهاب، سواء في لبنان أو في غزة

ثالثاً: فوز اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الأخيرة في شباط 2009، وتكليف زعيم حزب الليكود نتانياهو بتشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة، والمدعومة من 65 مقعداً من الأحزاب اليمينية

المتطرفة ، إضافة إلى موافقة زعيم حزب العمل ايهود باراك للانضمام للائتلاف اليميني بزعامة الليكود. معروف أن اليمين الإسرائيلي يعارض مبدأ حل الدولتين ، ويرفض أية تنازلات إقليمية من أراض فلسطينية وعربية محتلة، ويرفض عودة اللاجئين إلى إسرائيل، كما يعارض مبدأ تقسيم القدس الذي يعتبرها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، وتجدر

الإشارة في هذا الصدد إلى ان بعض الأحزاب الإسرائيلية في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المزمع إنشاؤه يضم أحزاب يمينية شوفينية متعصبة تتبنى سياسة تمييز عنصري ضد الفلسطينيين العرب من مواطني 1948، وتدعو إلى ترحيلهم إلى خارج إسرائيل انطلاقاً من مفهوم الدولة اليهودية .

رابعاً: بدأ جلسات الحوار الوطني الفلسطيني الذي تشارك فيه كافة القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة، بهدف تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنيتين برعاية مصرية . ورغم تحقيق بعض التقدم في مسائل عديدة ، إلا أن هناك صعوبات كبيرة تواجه المتحاورين في عدد آخر من الملفات الأساسية ، والتي لم يتم فيها جسر الخلافات بين المشاركين، مما استدعى إلى إرجاء جلسات الحوار إلى ما بعد انعقاد القمة العربية في الدوحة في نهاية آذار 2009.

تحديات:

يشير تزامن وتفاعل هذه العوامل معاً إلى صعوبات وتعقيدات تعترض إمكانية نجاح أية جهود دبلوماسية دولية في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، على الأقل في المدى المنظور وفي ضوء المعطيات القائمة، ما لم تطرأ ظروف مغايرة تدفع باتجاه معاكس، تشير بعض تصريحات عدد من مسؤولي الرباعية أن الاهتمام سيتركز في المرحلة القادمة وبشكل رئيسي على :

- إنجاح جهود الحكومة المصرية في تحقيق التهدئة، وتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة،
- اتخاذ إجراءات لفتح المعابر المؤدية إلى غزة من أجل تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى أهالي القطاع،
- وقف تهريب الأسلحة داخل غزة،
- تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية بهدف تعزيز وقف إطلاق النار ، وفي إنهاء الوضع الأمني والانقسام السياسي ، ومعالجة كافة قضايا الحوار الوطني، وتحديد تشكيل حكومة وفاق أو وحدة وطنية فلسطينية ، تكون مقبولة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة من أجل تمرير المساعدات المالية اللازمة لإعادة أعمار قطاع غزة.

لاشك أن اللجنة الرباعية سيكون لها دور كبير في هذه المجالات، وهو ما أكد عليه مبعوث الرباعية الخاص توني بلير في زيارته الأخيرة للقطاع في أوائل شهر آذار 2009، حين صرح بعد اجتماعاته مع رجال الأعمال الفلسطينيين وممثلين من المجتمع المدني أن معالجة الوضع الإنساني وإعادة الأعمار ستحتل أولويات العمل الدبلوماسي الدولي القادم. ومع ذلك يلمس المرء تغييراً في الخطاب السياسي لعدد من كبار المسؤولين في الرباعية مثل مبعوث الشرق الأوسط بلير، ووزيرة الخارجية الأمريكية كلنتون ، واللذان كانا أكدا في جولاتهما الأخيرة للمنطقة من

أن القضية الشرق أوسطية هي في الأساس قضية سياسية ، وأن أية جهود تبذل في الوقت الحاضر لن تحقق أهدافها المرجوة دون أن يتحقق تقدم مواز في المسار السياسي، وعليه وفي ضوء الصعوبات والتعقيدات التي تقف عائقا أمام التقدم في العملية السلمية ، فسيكون تركيز المجتمع الدولي على إدارة واحتواء الصراع بطريقة يجري فيها الحفاظ على الوضع القائم، والحيلولة دون تفجر الوضع ليصل إلى مواجهات دامية على غرار ما حصل في حرب غزة مؤخرا، حيث ستركز جهود الرباعية على حث الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الالتزام بتعهداتهم بموجب خطة خريطة الطريق، وتجنب أية سياسات أو خطوات من شأنها الإضرار بالأهداف الإستراتيجية للعملية السلمية ، وهو قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ، مع الأخذ بالاعتبار احتياجات إسرائيل الأمنية .

سياسة الاحتواء الأمريكية :

حرصت الولايات المتحدة منذ انطلاق العملية السلمية في مدريد عام 1991، على رعايتها المنفردة للعملية السلمية، كما حرصت في الوقت نفسه على تأمين اعتراف المجتمع الدولي بالعملية السلمية خارج إطار الأمم المتحدة، وعلى حشد الدعم المالي والسياسي الدوليين، من خلال عقد المؤتمرات الاقتصادية للدول المانحة كتلك التي عقدت في باريس وشرم الشيخ لتوفير الدعم اللازم لعملية بناء الدولة الفلسطينية ، وإعادة أعمار غزة .

أما اللجنة الرباعية فقد حدد دورها في بذل كافة الجهود الدبلوماسية الممكنة لدعم العملية السلمية، وتشجيع العملية التفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال عقد مؤتمرات دورية في عواصم وأماكن إقامة الأطراف الدولية المشاركة في اللجنة ، إضافة إلى عقد اجتماعات على هامش المؤتمرات الاقتصادية للدول المانحة، كما تقوم الرباعية من خلال ممثلي الأطراف المشاركة أو من خلال مبعوثها الخاص للشرق الأوسط بزيارات متعددة للمنطقة والاجتماع بالقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية ، و بقيادات من دول المنطقة .

إن أهداف كل تلك الجهود الدبلوماسية التي قامت وتقوم بها الرباعية هو العمل على إيجاد بيئة سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة تهيئ لإنجاح المفاوضات السياسية، وذلك عبر توفير الظروف الداعمة لإقامة الدولة الفلسطينية القادرة على البقاء وفق الرؤية الأمريكية ، وهذا يتضمن بذل الجهود لحث الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على اتخاذ خطوات لبناء وتعزيز الثقة بين الجانبين، وكذلك على متابعة تنفيذهما لتعهداتهما وفق خريطة الطريق، من الواضح أن الرباعية تمارس دورا محدودا في دعم سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمكينها من احتواء وإدارة الصراع بطريقة تعالج قضايا تتعلق بآثار ونتائج الاحتلال الإسرائيلي ، ولا تتناول القضايا النهائية لتحقيق سلام عادل ودائم ينهي الأسباب الحقيقية للصراع، كقضايا القدس، واللجئين، والحدود، والمستوطنات، والمياه وغيرها،، لقد ظلت اللجنة الرباعية حبيسة سياسة الاحتواء الأمريكي لإدارة صراع الشرق الأوسط، هذا كان واضحا في عملية خريطة الطريق والتي حددت مراحل وجداول زمنية، وتواريخ محددة، ومعايير تهدف إلى تحقيق تقدم عبر خطوات متبادلة يتوجب على الأطراف تنفيذها اعتمادا على حسن النوايا في كافة المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإنسانية، وفي مجال بناء المؤسسات، شكلت شروطا مسبقة لبدء أية عملية تفاوضية لقضايا الوضع الدائم، والتي تم إرجاؤها للمرحلة الثالثة والأخيرة بموجب خريطة الطريق. أما دور الرباعية فقد اقتصر على الرقابة على أداء الأطراف وتشجيعهم لتنفيذ تعهداتهم وفق الخطة. مما مكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها المبطننة في التأكيد على مرحلة الحل، والذي أعطى البعد الأمني الأولية العليا في خريطة الطريق، بهدف المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية آنذاك ، واعتبار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ليس شريكا

في العملية السلمية، ما لم يلتزم بخطوات محددة في إنهاء العنف والعمليات الإرهابية ضد الإسرائيليين، ويعمل في نفس الوقت على إصلاحات شاملة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وفي عملية أنا بوليس، والتي بدأت في أواخر عام 2007، تكررت المشاهد ذاتها، حيث نظمت الولايات المتحدة مؤتمر أنا بوليس للسلام من أجل إحياء المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتوصل إلى تسوية للنزاع مع نهاية العام 2008، بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية فاعلة تحيي جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وتحظى كلاهما بالأمن والاحترام داخل حدود معترف بها. هدفت عملية أنا بوليس إلى حشد إجماع دولي واضح وكبير حول دعم العمل الاقتصادي والاجتماعي والإنساني اللازم، ودعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، إلى جانب دعم العملية التفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل حل دائم للصراع، حددت عملية أنا بوليس ما يتوجب على كل طرف فعله، مع التأكيد على أهمية الربط والتفاعل بين قضايا الأمن والاقتصاد والسلام، وأهم ما يحتاجه كل طرف من الآخر في تلك الأمور. فقد ألزمت عملية أنا بوليس الحكومة الإسرائيلية، من ضمن أمور أخرى، بتجميد كافة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك وقف التوسع الاستيطاني، وإزالة البؤر الاستيطانية غير المشروعة، وتطبيق إجراءات تساعد في تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين. وفرضت عملية أنا بوليس التزامات متبادلة على الجانب الفلسطيني شملت ضرورة اتخاذ خطوات وإجراءات ملموسة تجاه محاربة عمليات العنف والإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين، والحاجة لعمل إصلاح سياسي شامل.

حددت عملية أنا بوليس دور الرباعية وأطراف إقليمية ودولية أخرى في السعي إلى مساعدة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على التوصل لاتفاق، من خلال مراقبة وحث الطرفين على تنفيذ التزاماتهم وفق مبادئ عملية أنا بوليس وخارطة الطريق باعتبارهما أفضل السبل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الضمور الأوروبي :

يشارك الإتحاد الأوروبي في الرباعية الدولية بتمثيل قوي يعكس اهتمام الإتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الأوسط، وبأهمية تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة، يمثل الإتحاد الأوروبي في اللجنة الدولية ثلاثة مسؤولين كبار والتي تعرف ب (الترويكا) ، وهم:

- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا.

- مفوضة العلاقات الخارجية بينيتا فيريرو- ولدنير.

- وزير خارجية سلوفينيا ديميتري رويل.

كما قام الإتحاد الأوروبي في عام 1996 بتعيين مبعوث خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أظهر رغبة الإتحاد الأوروبي في أن يلعب دوراً سياسياً هاماً في عملية السلام في المنطقة إلى جانب دوره الاقتصادي الكبير، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو منذ 1993.

كما تمكن الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والتي تشكل أحد أعمدة الإتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت، من أن يطور موقفاً أوروبياً مشتركاً من العملية السلمية في الشرق الأوسط، وأن يكون له دوره الأوروبي الخاص والمتميز عن الدور والمواقف الأمريكية تجاه قضيتي الحرب والسلام في المنطقة، ناهيك عن اتفاقيات الشراكة

الأورو- متوسطة بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية للإتحاد الأوروبي ، وهو ما يفسر الحضور القوي والمتعدد للإتحاد الأوروبي في الرباعية، كما تم الإشارة إليه أعلاه.

ورغم المواقف الموحدة والمستقلة للإتحاد الأوروبي تجاه العملية السلمية والتي نأى فيها بنفسه، في كثير من الأحيان ، عن المواقف والسياسات الأمريكية، ورغم حضوره وتمثيله القوي في الرباعية وفي المنطقة، إلا أن دوره السياسي في عملية السلام ظل ضعيفاً لا يتماشى مع دوره الاقتصادي، وبقي محصوراً في دعم السياسية الأمريكية ودورها المركزي في تسوية الصراع وفق الرؤية الأمريكية وتفردتها وهيمنتها على العملية السلمية منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام 1991 ، ومروراً بعملية خريطة الطريق (2002)، وانتهاء بعملية سلام انابوليس في 2007. الدور الأوروبي هو دور داعم ومكمل للدور الأمريكي ، وليس دوراً منافساً له، لم يكن كذلك في الماضي ولن يكون كذلك في المستقبل.